الأمم المتحدة

FCCC/SBI/2011/10/Add.1

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ

Distr.: General
3 November 2011
Arabic
Original: English

الهيئة الفرعية للتنفيذ
الدورة الخامسة والثلاثون
ديربان، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر – ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١
البند ٤(أ) من جدول الأعمال المؤقت
البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية
عمل فريق الخبراء الاستشاري المعني بالبلاغات الوطنية المقدّمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية

تقرير مرحلي عن عمل فريق الخبراء الاستشاري المعني بالبلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية

مذكرة مقدمة من الأمانة*

إضافة

تقرير عن حلقة العمل بشأن تيسير تطوير العمليات واستدامتها في الأجل الطويل وإنشاء أفرقة تقنية وطنية والحفاظ عليها لأغراض إعداد البلاغات الوطنية على نحو مستمر، بما في ذلك قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة

موجز

نظّم فريق الخبراء الاستشاري المعني بالبلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية حلقة عمل في بون، ألمانيا، يومي ٢٠ و٢١ حزيران/يونيه ٢٠١١. ويعرض هذا التقرير مداولات حلقة العمل؛ ويلخص العروض التي قُدمت ويتضمن توصيات الأفرقة العاملة المواضيعية بشأن القضايا المؤسسية، والشواغل المالية، وقوائم جرد غازات الدفيئة ونظم البيانات، والمسائل المتعلقة ببناء القدرات والمسائل الشاملة لعدة قطاعات.

* قُدّمت هذه الوثيقة متأخرة عن موعدها حتى يتسنى تضمينها محصلة مناقشات الاجتماع الخامس لفريق الخبراء الاستشاري المعني بالبلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية المعقود يومي ١٢ و١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً -	مقدمة	١-٧	٣
	ألف- الولاية	١-٥	٣
	باء - نطاق المذكرة	٦	٤
	جيم- الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للتنفيذ	٧	٤
ثانياً -	مداولات حلقة العمل	٨-٢٨	٥
	ألف- افتتاح حلقة عمل	٨-٩	٥
	باء - تنظيم العمل	١٠-١٣	٥
	جيم- أبرز مناقشات ومحصلات حلقة العمل	١٤-٢٨	٧
ثالثاً -	الاعتبارات والتوصيات النهائية	٢٩-٣٠	١٧

أولاً – مقدمة

ألف – الولاية

١- أعاد مؤتمر الأطراف، بموجب مقرره ٥/م أ-١٥، تشكيل فريق الخبراء الاستشاري المعني بالبلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية (فريق الخبراء الاستشاري) ليعمل في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ من أجل تحسين عملية إعداد البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية. وكلّف مؤتمر الأطراف فريق الخبراء الاستشاري بوضع برنامج عمل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ في اجتماعه الأول.

٢- وتنص اختصاصات فريق الخبراء الاستشاري على أن يقوم الفريق، لدى اضطلاعه بولايته، بتقديم المساعدة التقنية إلى الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بغية تيسير تطوير العمليات واستدامتها في الأجل الطويل وإنشاء أفرقة تقنية وطنية والحفاظ عليها لأغراض إعداد البلاغات الوطنية على نحو مستمر، بما في ذلك قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة[(١)].

٣- ونظم فريق الخبراء الاستشاري، وفقاً لبرنامج عمله، الذي رحبت به الهيئة الفرعية للتنفيذ وأحاطت علماً به في دورتها الثانية والثلاثين[(٢)]، حلقة عمل بشأن تيسير تطوير العمليات واستدامتها في الأجل الطويل وإنشاء أفرقة تقنية وطنية والحفاظ عليها لأغراض إعداد البلاغات الوطنية على نحو مستمر، بما في ذلك قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة.

٤- وراعت حلقة العمل نتائج الدراسة الاستقصائية التي هدفت إلى تحديد التحديات المشتركة ودراسات الحالات الإفرادية/أفضل الممارسات المتاحة للبلدان، والسبل الممكنة لتيسير تطوير عمليات إعداد البلاغات الوطنية واستدامتها في الأجل الطويل، وهو ما تنص عليه الفقرة ٢(ج) من اختصاصات فريق الخبراء الاستشاري، الواردة في مرفق القرار ٥/م أ-١٥. وأخذت حلقة العمل في الاعتبار أيضاً القائمة الأولية للتوصيات التي قدمها فريق الخبراء الاستشاري استنادا إلى تقريره المرحلي إلى الهيئة الفرعية للتنفيذ في دورتها الرابعة والثلاثين بشأن التحديات المشتركة والخيارات ودراسات الحالات الإفرادية/أفضل الممارسات المتاحة للبلدان والسبل الممكنة لتيسير تطوير عمليات إعداد البلاغات الوطنية واستدامتها في الأجل الطويل[(٣)].

٥- وطلب مؤتمر الأطراف، بموجب مقرره ٥/م أ-١٥، إلى الأمانة أن تيسر عمل فريق الخبراء الاستشاري عن طريق تنظيم اجتماعاته وحلقات عمله وتجميع التقارير المتعلقة باجتماعاته وحلقات عمله كي تنظر فيها الهيئة الفرعية للتنفيذ.

---

(١) المقرر ٥/م أ-١٥، المرفق، الفقرة ٢(ج).

(٢) الوثيقة FCCC/SBI/2010/10، الفقرة ٢١.

(٣) الوثيقة FCCC/SBI/2011/5/Add.2.

باء - نطاق المذكرة

٦- يتضمن هذا التقرير المتعلق بمداولات حلقة عمل[٤] فريق الخبراء الاستشاري موجزاً لعروض أفرقة العمل المواضيعية حول العناصر الرئيسية والتوصيات المتعلقة بتيسير تطوير عمليات البلاغات الوطنية واستدامتها في الأجل الطويل، والتحديات المشتركة التي واجهتها الأطراف وأفضل ممارساتها في إنشاء أفرقة تقنية وطنية والحفاظ عليها لأغراض إعداد بلاغاتها الوطنية على نحو مستمر، بما في ذلك قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة. وقدمت الأطراف عروضاً حول التحديات والشواغل، والدروس المستفادة، وأفضل الممارسات المتعلقة بالحفاظ على استمرارية أفرقتها التقنية الوطنية لأغراض إعداد قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة، وعمليات تقييم التخفيف، وعمليات تقييم قابلية التأثر والتكيف. وقدم أحد أعضاء فريق الخبراء الاستشاري والأمانة عروضاً في حلقة العمل تضمنت معلومات أساسية.

جيم - الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للتنفيذ

٧- لعل الهيئة الفرعية للتنفيذ تود، بعد النظر في هذا التقرير، القيام بما يلي:

(أ) تقديم المزيد من التوجيهات إلى فريق الخبراء الاستشاري بشأن تنفيذ ولايته المتعلقة بالفقرة ٢(ج) من اختصاصاته، وبشأن تيسير تطوير عمليات البلاغات الوطنية واستدامتها في الأجل الطويل، والتحديات المشتركة التي واجهتها الأطراف وأفضل ممارساتها في إنشاء أفرقة تقنية وطنية والحفاظ عليها لأغراض إعداد البلاغات الوطنية على نحو مستمر، بما في ذلك قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة؛

(ب) تشجيع الأطراف و/أو المنظمات ذات الصلة، حسب الاقتضاء، على مراعاة التوصيات الواردة في تقرير حلقة العمل لدى تقديم المساعدة للأطراف غير المدرجة في المرفق الأول؛

(ج) دعوة الأطراف و/أو المنظمات ذات الصلة القادرة، بما في ذلك المنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف، إلى تقديم الموارد المالية اللازمة لدعم عمل فريق الخبراء الاستشاري في تنفيذ ولايته المتعلقة بالفقرة ٢(ج) من اختصاصاته.

---

(٤) <http://unfccc.int/national_reports/non-annex_i_natcom/meetings/items/6071.php>.

ثانياً – مداولات حلقة العمل

ألف – افتتاح حلقة عمل

٨- عُقدت حلقة عمل فريق الخبراء الاستشاري بشأن تيسير تطوير العمليات واستدامتها في الأجل الطويل وإنشاء أفرقة تقنية وطنية والحفاظ عليها لأغراض إعداد البلاغات الوطنية على نحو مستمر، بما فيها قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة، يومي ٢٠ و٢١ حزيران/يونيه ٢٠١١ في بون، ألمانيا. ورحبت رئيسة فريق الخبراء الاستشاري السيدة سانغشان ليمجيراكان (تايلند) بالمشاركين ثم أوجزت أهداف حلقة العمل. وقدمت الأمانة عرضاً عاماً مختصراً عن تنظيم حلقة العمل.

٩- وحُددت النتائج التي ينتظر أن تخرج بها حلقة العمل على النحو التالي:

(أ) تقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة المتعلقة بإنشاء أفرقة تقنية وطنية لإعداد البلاغات الوطنية فيما بين المشاركين في حلقة العمل الذين يمثلون حكومات ووكالات ثنائية ومتعددة الأطراف؛

(ب) تقديم توصيات حول سبل تيسير إنشاء الأفرقة التقنية الوطنية والحفاظ عليها لتمكين الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول من الحفاظ على استدامة أفرقتها التقنية الوطنية لأغراض إعداد البلاغات الوطنية على نحو مستمر، بما في ذلك قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة.

باء – تنظيم العمل

١٠- أوجزت الرئيسة تنظيم العمل، وأكدت أن حلقة العمل ستمكِّن الفريق من الوفاء بولايته في إطار تنفيذ برنامج عمله لعام ٢٠١١.

١١- وتضمن جدول أعمال حلقة العمل، الذي أُعد بالتشاور مع فريق الخبراء الاستشاري، الجلسات الخمس التالية:

(أ) الجلسة الأولى التي تضمنت عرضاً للمعلومات الأساسية لتمهيد الطريق لحلقة العمل استناداً إلى نتائج الدراسة الاستقصائية التي أجراها فريق الخبراء الاستشاري فيما يتعلق بالفقرة ٢(ج) من اختصاصاته؛

(ب) الجلسة الثانية التي تضمنت عرضاً للخبرات وتقاسم لأفضل الممارسات والدروس المستفادة فيما يتعلق بالحفاظ على استدامة الأفرقة التقنية الوطنية، لا سيما تلك المكلفة بقوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة، وعمليات تقييم التخفيف من آثار تغير المناخ وتقييم القابلية للتأثر به والتكيف معه. وروعيت في العروض الجوانب المؤسسية والمالية،

والجوانب المتعلقة ببناء القدرات، وجوانب أخرى في الدول الأطراف المدرجة وغير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية؛

(ج) الجلسة الثالثة التي كانت عبارة عن حلقة نقاش تقاسمت فيها الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية خبراتها في تقديم المساعدة التقنية والمالية إلى الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول في إعداد بلاغاتها الوطنية؛

(د) الجلسة الرابعة التي تفرعت إلى اجتماعات عقدتها الأفرقة العاملة المواضيعية لتبادل المزيد من الآراء بشأن التحديات المشتركة وأفضل الممارسات، والخيارات المتاحة للدول الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول وتقديم توصيات رئيسية لتيسير إنشاء الأفرقة التقنية الوطنية والحفاظ عليها في الأجل الطويل. وأعد فريق الخبراء الاستشاري، لهذه الجلسة، معلومات أساسية بشأن سبل تيسير تطوير العمليات واستدامتها في الأجل الطويل وإنشاء أفرقة تقنية وطنية والحفاظ عليها لأغراض إعداد البلاغات الوطنية، إسهاماً منه في المناقشات. وتبعا لذلك، شُكّلت أربعة أفرقة عاملة نُظمت على النحو التالي:

'١' القضايا المؤسسية؛

'٢' القضايا المالية؛

'٣' قوائم جرد غازات الدفيئة ونظم البيانات؛

'٤' بناء القدرات والمجالات الشاملة لعدة قطاعات؛

(هـ) وجرت في الجلسة الأخيرة مناقشة عامة للنواتج التي خرجت بها الأفرقة العاملة المواضيعية وطرح فيها المشاركون أفكاراً حول السبل الممكنة لتيسير تطوير العمليات واستدامتها في الأجل الطويل وإنشاء أفرقة تقنية وطنية والحفاظ عليها لأغراض إعداد البلاغات الوطنية على نحو مستمر، بما في ذلك قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة.

١٢- وحضر حلقة العمل ممثلون للدول الأطراف التالية: أنتيغوا وبربودا، وأنغولا، والبرازيل، وبوروندي، وتايلند، والجزائر، وجزر كوك، وجمهورية تترانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسري لانكا، والسنغال، وسوازيلند، وسويسرا، وغانا، وغواتيمالا، وغينيا - بيساو، والفلبين، وفنلندا، وفييت نام، وكوت ديفوار، والكونغو، ومالي، وموريتانيا، وموريشيوس، وناميبيا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، واليابان.

١٣- وأتاحت الأمانة إمكانية المشاركة في حلقة العمل عن طريق الفيديو، لإتاحة مشاركة أكبر عدد ممكن من ممثلي الدول الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول ولإطلاع الممثلين الذين لم يتمكنوا من السفر لحضور حلقة العمل، على فحوى حلقة العمل، على النحو الذي استحسنته الهيئة الفرعية للتنفيذ في دورتيها الثالثة والثلاثين والرابعة والثلاثين[٥]. وسوف

(٥) الوثيقة FCCC/SBI/2010/27، الفقرة ٢٩، والوثيقة FCCC/SBI/2011/7، الفقرة ٣٤.

يواصل فريق الخبراء الاستشاري، بمساعدة الأمانة، تجريب هذه الطريقة، وذلك رهناً بتوافر الموارد.

جيم - أبرز مناقشات ومحصلات حلقة العمل[٦]

١- عرض للمعلومات الأساسية

١٤- خلال الجلسة الأولى، عرضت الأمانة معلومات أساسية عن حلقة العمل تضم معلومات مستقاة من الدراسة الاستقصائية لفريق الخبراء الاستشاري المشار إليها في الفقرة ٤ أعلاه. وأجريت الدراسة من أجل مساعدة فريق الخبراء الاستشاري في الحصول على تعليقات من الخبراء الوطنيين، وجهات التنسيق الوطنية، ومنسقي مشاريع البلاغات الوطنية بشأن احتياجاتهم التقنية واحتياجاتهم من القدرات وبشأن مشاكل وتحديات استبقاء الأفرقة التقنية الوطنية والحفاظ عليها لأغراض إعداد البلاغات الوطنية.

٢- العروض والمناقشات المتعلقة بالمشاكل والدروس المستفادة وأفضل الممارسات

١٥- ركزت الجلسة الثانية على تحديد الدروس وأفضل الممارسات المتصلة باستدامة أفرقة البلاغات الوطنية. وتبادلت الأطراف المعلومات حول ما لديها من ترتيبات مؤسسية، وشواغل مالية، ومبادرات لبناء القدرات وما تواجهه من مسائل شاملة لعدة قطاعات عند إعداد البلاغات الوطنية. كما تحدثت الأطراف عن المنهجيات الرئيسية وعمليات جمع البيانات وحفظها المستخدمة في إعداد البلاغات الوطنية وقوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة، وعمليات تقييم التخفيف من آثار تغير المناخ وتقييم القابلية للتأثر به والتكيف معه.

١٦- وتبادل ممثلو الأطراف التالية المدرجة في المرفق الأول الآراء والخبرات والدروس المستفادة على الصعيد الوطني:

(أ) قدم ممثلو موريشيوس والفلبين والجزائر عروضاً تناولت التحديات والشواغل والدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتعلقة بالحفاظ على الأفرقة الوطنية لأغراض إعداد قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة في سياق عملية إعداد بلاغاتها الوطنية:

'١' أوجز ممثل موريشيوس بعض النتائج المترتبة على عدم استمرارية الأفرقة الوطنية التي تعدّ قوائم جرد الغازات الدفيئة، مما يؤدي إلى فقدان الذاكرة المؤسسية. وأبرز بعض التحديات كالحواجز اللغوية، ومساوئ الدعم القائم على مشاريع، وغياب التدريب المستمر، كأمثلة على العقبات التي يواجهها البلد. وتعترض موريشيوس، بوصفها إحدى الدول الجزرية الصغيرة النامية،

(٦) <http://unfccc.int/national_reports/non-annex_i_natcom/meetings/items/6071.php>.

تحديات كبرى، مثل محدودية الموارد البشرية، وعدم كفاية التمويل وعدم توفر التكنولوجيات الملائمة، في تيسير التكيف مع تغير المناخ. وسلط ممثل موريشيوس الضوء على النقص العام في البيانات المتعلقة بالأنشطة، خصوصاً ما يتعلق منها باستخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة، وعدم القدرة على إجراء البحوث اللازمة لوضع معاملات الانبعاثات المناسبة. وذكر أن الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول سوف تحتاج إلى تعزيز وتحسين ترتيباتها المؤسسية في المستقبل القريب لاستيعاب تنفيذ المقرر ١/م أ-١٦، خصوصاً ما يتعلق بإعداد التقارير التحديثية المقدمة كل سنتين. وذكر بعضاً من أبرز الدروس المستفادة وأفضل الممارسات التي خلص إليها بلده. وكان من بينها استحداث منصب يتعلق بتغير المناخ في وزارة البيئة، ووضع نظام رسمي لتنفيذ عملية إعداد البلاغات الوطنية وعملية جرد غازات الدفيئة بموافقة مجلس الوزراء، فيما يجري إنشاء مرصد لتغير المناخ؛

'٢' تحدث ممثل الفلبين عن تجربة بلده فيما يتعلق بكيفية مشاركة فريقه المعني بإعداد البلاغات الوطنية في برنامج الاتفاقية لتدريب خبراء الأطراف المدرجة في المرفق الأول على الاستعراض التقني لقوائم جرد غازات الدفيئة كجزء من مبادرات بناء القدرات. كما ألقى الممثل الضوء على جدوى وضع دليل مرجعي لغازات الدفيئة من أجل جمع بيانات تتسق مع المبادئ التوجيهية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ وتقديمها إلى المجلس الوطني للتنسيق الإحصائي كي يستخدمها في عمليته لجمع البيانات من أجل الحفاظ على تماسك واستدامة عملية إعداد قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة. وأشار ممثل الفلبين إلى جدوى تعميم موضوع تغير المناخ في الخطط القطاعية وإدراج موضوع جمع بيانات غازات الدفيئة كجزء من العمليات الوطنية القائمة؛

'٣' وتحدث ممثل الجزائر بإسهاب عن المشاكل المؤسسية التي واجهها البلد خلال إعداد بلاغه الوطني الثاني، بما في ذلك المشاكل المتعلقة بالبنية المؤسسية، وصعوبات الحصول على بيانات من القطاع الخاص، والطبيعة الظرفية لعملية إعداد قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة. كما تحدث عن الدروس المستفادة والفوائد المحققة من تنفيذ مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبناء القدرات في المغرب العربي فيما يتعلق بالتعامل مع التحديات والفرص التي أوجدتها الاستجابة الوطنية لعملية الاتفاقية. وينظر سكان منطقة المغرب العربي إلى هذا المشروع كما لو كان مِلكاً لهم، الأمر الذي ساهم بشكل كبير في نجاحه. وشملت بعض مخرجات المشروع تطوير

مؤسسات وطنية، وإدارة وتبادل البيانات والمعارف، وتدريب خبراء وباحثين ومنظمات غير حكومية على الصعيد الوطني؛

(ب) قدم ممثلا البرازيل وتايلند عروضاً حول ما يلي من التحديات والشواغل والدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتعلقة بالحفاظ على الأفرقة الوطنية المعنية بعمليات تقييم التخفيف في سياق إعداد البلاغات الوطنية:

'١' تحدث ممثل تايلند عن تجربة الترتيبات المؤسسية بشأن تغيّر المناخ، بما في ذلك إنشاء لجنة وطنية معنية بتغير المناخ تضم منسقين ولجان فرعية تحت رعاية وزارة الموارد الطبيعية والبيئة ويُنسق أعمالها نائب الأمين الدائم للوزارة وتشمل التحديات القائمة في تايلند إنشاء وتفعيل نظام لضمان الجودة ومراقبة الجودة ووضع إجراءات محلية للقياس والإبلاغ والتحقق. وتشمل الدروس المستفادة والشواغل الأخرى عدم وجود دعم مالي وتقني وعدم وجود دعم في مجال بناء قدرات الأفرقة الأساسية والوكالات التابعة لها؛

'٢' تحدث ممثل البرازيل بالتفصيل عن تأثير تخفيض قيمة العملة الوطنية على إعداد البلاغات الوطنية البرازيلية وعن الصعوبات التي شهدتها البرازيل في تخصيص موارد من الميزانية الوطنية لإعداد بلاغ وطني ثان شامل. وأشار إلى ممارسة جيدة قامت بها البرازيل تتمثل في إنشاء موقع شبكي برازيلي عن تغير المناخ. وقد شملت الدروس الرئيسية المستفادة مشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين في الكشف عن المعلومات اللازمة لجميع مراحل تقييم التخفيف، وتحديد المنسقين في المجالات التقنية الرئيسية من أجل تطبيق اللامركزية في العمل وضمان عملية شفافة وشاملة يستعرضها النظراء. وعلى الرغم من جهود البلد في إعداد بلاغه الوطني، وبخاصة قوائم الجرد الشاملة والمعقدة، ألقى ممثل البرازيل الضوء على الصعوبات المنهجية التي تعيق ضمان استدامة عملية إعداد البلاغات الوطنية، مثل الترتيبات المؤسسية والهيكل التنظيمي، ومحدودية الموارد البشرية والتقنية، والمعوقات الأخرى؛

(ج) ألقى ممثلو فييت نام وغينيا – بيساو وغانا عروضاً حول التحديات والشواغل والدروس المستفادة وأفضل الممارسات فيما يتعلق بالحفاظ على الأفرقة الوطنية المعنية بعمليات تقييم قابلية التأثر بتغير المناخ والتكيّف معه في سياق إعداد البلاغات الوطنية:

'١' استند الترتيب المؤسسي لإعداد البلاغات الوطنية في فييت نام إلى نهج الفريق العامل تحت إشراف عام من جانب وزارة الموارد الطبيعية والبيئة وبمساعدة لجنة التوجيه الوطني للاتفاقية وبروتوكول كيوتو التابع لها. وتشرف على الأفرقة العاملة المعنية بإعداد البلاغات الوطنية والتي تعمل على المجالات المواضيعية الرئيسية اللجنةُ الوطنية للإدارة التي ترفع تقاريرها

مباشرة إلى لجنة التوجيه الوطني. وألقى ممثل فييت نام الضوء على الحاجة إلى خبراء فنيين قادرين على تنفيذ سيناريوهات ونماذج ذات صلة بعمليات تقييم القابلية للتأثر والتكيف باعتبارها أحد الحواجز التي تعيق إعداد بلده لبلاغاته الوطنية. كما سُلط الضوء أيضاً على الحاجة إلى وضع إطار سياساتي لتنفيذ التدابير وعلى أهمية مراعاة قضايا تغير المناخ في الاستراتيجيات الوطنية؛

'٢' حدد ممثل غينيا - بيساو عدداً من المعوقات التي تمنع استدامة عملية إعداد البلاغات الوطنية، مثل الترتيبات المؤسسية، ومحدودية الموارد البشرية وعدم توفر الموارد المالية اللازمة للتكيف مع تغير المناخ. وذكر أن هناك حاجة ماسة إلى بناء القدرات في البلد، نظراً لضعفه الشديد وهشاشة النظام الإيكولوجي لمناطقه الساحلية وعدم كفاية التمويل المخصص للمسائل المتعلقة بتغير المناخ؛

'٣' عرض ممثل غانا استراتيجية بلده للتكيف مع تغير المناخ التي تهدف إلى الحد من مخاطر تغير المناخ للاستفادة من فرص التنمية المستدامة، وتحقيق تنمية لا تتأثر بالعوامل المناخية وبناء القدرة على التصدي للآثار الناجمة عن تغير المناخ. وتضمّنت التحديات التي أبرزها ممثل غانا الحاجة إلى بناء القدرات، بما في ذلك إنشاء مؤسسات وتنمية الموارد البشرية، والحاجة إلى وضع أطر تشريعية. وشدد على أهمية التعاون بين القطاعات والتعاون العام بين أصحاب المصلحة في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بتغير المناخ؛ بالإضافة إلى ذلك، اعتُبر تخصيص مبالغ من الميزانية لدعم هذه الأنشطة وتوفير التمويل الدولي عنصرين حاسمين للحفاظ على الأفرقة التقنية الوطنية المعنية بعمليات تقييم قابلية التأثر وعمليات تقييم التكيف، وكذلك لدعم وضع وتنفيذ برامج التكيف ذات الأولوية على الصعيد الوطني. وأبرز ممثل غانا الحاجة إلى تدعيم اللجان البيئية في مجالس المقاطعات من أجل تعزيز تعميم مراعاة تغير المناخ على المستوى المحلي.

١٧- وقدم ممثلو ثلاثة أطراف مدرجة في المرفق الأول عروضاً عن أفضل الممارسات المتصلة باستدامة العمليات في الأجل الطويل وبإنشاء الأفرقة التقنية الوطنية المعنية بإعداد البلاغات الوطنية على نحو مستمر، بما في ذلك قوائم جرد غازات الدفيئة. كما عرضت الأطراف التالية وجهات نظرها الوطنية، وأفضل ممارساتِها وتجارِبَها ودروسَها المستفادة:

(أ) تحدث ممثل نيوزيلندا عن خبرات بلده في إنشاء نظام لإدارة غازات الدفيئة يدعم ويضمن إعداد قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة سنوياً. وتشارك الأفرقة الوطنية بانتظام في المفاوضات الدولية وفي استعراض قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة للأطراف

المدرجة في المرفق الأول فضلاً عن الاستعراضات المتعمقة للبلاغات الوطنية للأطراف المدرجة في المرفق الأول. وتعد هذه المفاوضات والاستعراضات بمثابة آلية حوافز للأفرقة التقنية الوطنية. وتحدثت نيوزيلندا بالتفصيل عن الترتيبات الإجرائية والمؤسسية لتجميع قوائم الجرد السنوية الوطنية لغازات الدفيئة التي تنسق وزارة الشؤون الخارجية وفقها عملية وضع قوائم جرد وطنية لغازات الدفيئة والإبلاغ عنها. وقال إن تطوير قدرات الموظفين واستبقاءهم تحقق من خلال عملية إبلاغ منتظمة، ومن خلال عملية توجيه ووضع أدلة عن جمع قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة والمشاركة في عمليات الاستعراض التي يقوم بها خبراء الاتفاقية. وتشمل الدروس المستفادة الدروس المتعلقة بالترتيبات المؤسسية التي يُتبع فيها نهج مشترك بين الوكالات، وبتلقي تعليقات منتظمة على الاستعراض؛

(ب) تحدث ممثل سويسرا إلى المشاركين عن الهيكل التنظيمي للجنة السويسرية المشتركة بين الإدارات، التي يرأسها مدراء المكاتب الاتحادية ذات الصلة. واللجنة مكلفة بالتنسيق في ستة حقول تنفيذية هي التخفيف والتكيف، والموارد المالية، والبحث، والابتكار والملاحظات، والتعاون الدولي، والاتجار بالانبعاثات. وفي سويسرا فريق أساسي داخل المكتب الاتحادي للبيئة، أبرم عقودا طويلة الأجل مع خبراء استشاريين يعملون في قطاعات الجرد الرئيسية لصالح فريق الجرد الوطني من أجل ضمان استمرارية الفريق. ويسن البرلمان التشريعات المتعلقة بتغير المناخ ويضع الولايات المتعلقة بأنشطة التخفيف والتكيف؛

(ج) أعدت فنلندا بلاغها الوطني الخامس بموجب مرسوم حكومي، وكانت الهيئة الفنلندية للإحصاء الجهة الوطنية المسؤولة عن إعداد البلاغات الوطنية، بما في ذلك قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة. وتشمل الدروس المستفادة الرئيسية بشأن استدامة هذه الأنشطة تجميع قوائم الجرد الوطنية السنوية لغازات الدفيئة لدعم عملية إعداد البلاغات الوطنية، مما يؤدي إلى بناء القدرات في كافة القطاعات والمؤسسات من خلال نهج التعلم بالممارسة؛ وأرسى ذلك بدوره شبكات تجمع مختلف القطاعات. ويدعم إعداد البلاغات الوطنية عملية صنع السياسات الفنلندية، علماً أن نوعية التقرير قد تحسنت بفضل عمليات الاستعراض المنتظمة.

٣- حلقة نقاش للوكالات المتعددة الأطراف والثنائية حول منظور وخبرة كل منها في تقديم المساعدة التقنية والمالية للأطراف غير المدرجة في المرفق الأول في إعداد بلاغاتها الوطنية

١٨- في حلقة النقاش هذه المتعلقة بالوكالات المتعددة الأطراف والثنائية، أبلغ ممثل الوكالة اليابانية للتعاون الدولي حلقة العمل عن مشروع الوكالة لبناء القدرات في مجال استراتيجيات مواجهة تغير المناخ في إندونيسيا، الذي يشمل إجراءات تخفيف وطنية مناسبة وعمليات تقييم للتكيف مع تغير المناخ وقابلية التأثر به، وقوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة، والذي يستفيد من مساهمة جهات ووكالات مانحة أخرى مثل الاتحاد الأوروبي، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتتمثل النتيجة المتوقعة للمشروع في تحسين قدرة الفريق المعني بإعداد البلاغات الوطنية في إندونيسيا على الجمع والتصنيف الدوري والمنتظم

للبيانات الدقيقة والموثوقة اللازمة لعمليات تقييم قابلية التأثر بتغير المناخ والتكيف معه ولقوائم جرد غازات الدفيئة. وسيجري، في إطار هذا المشروع إعداد تقريرين عن قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة. وأثناء إعداد التقرير الأول الذي سيتمثل في جرد العام ٢٠٠٨، سيعاد النظر. في الترتيبات والإجراءات المؤسسية القائمة المتعلقة بتجميع قوائم الجرد وسيجري تحسينها. أما مشاركة الخبراء الخارجيين في التقرير الثاني، عن العام ٢٠١٠، فستكون محدودة لضمان تمكن فريق الجرد الإندونيسي من الإبقاء على الترتيبات والإجراءات المؤسسية المعمول بها بشكل مستمر. وعليه، فإن المشروع سيزيد من تعزيز الترتيبات المؤسسية لإعداد البلاغات الوطنية لإندونيسيا، بما في ذلك الحفاظ على الذاكرة المؤسسية.

١٩- وأوضح ممثل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي أن الوكالة تسهم إسهاما مباشرا في بناء القدرات من خلال توفير الدعم للبلدان النامية في مجال إدارة المخاطر، وعمليات تقييم التخفيف من آثار تغير المناخ وقابلية التأثر به والتكيف معه، بدلاً من تقديم الدعم المباشر في إعداد البلاغات الوطنية. وقال إن الوكالة قلقة بشأن النهج القائم على مشاريع المتبع في إعداد البلاغات الوطنية، وأشار إلى أن ثمة حاجة إلى إضفاء طابع مؤسسي على العملية. وسوف تقدم الوكالة، باعتبارها أحد أكبر المانحين الدوليين الممولين للأنشطة المتعلقة بتغير المناخ، المزيد من الدعم في تنفيذ أنشطة التخفيف الوطنية المناسبة بالإضافة إلى أشكال الدعم الأخرى التي تقدمها.

٢٠- ولخص ممثل برنامج دعم البلاغات الوطنية تجربة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ضمان استدامة عملية إعداد البلاغات الوطنية، فأشار إلى أن عملية إعداد البلاغات الوطنية شهدت تغيرات كثيرة منذ اعتماد المبادئ التوجيهية لإعداد البلاغات الوطنية الأولية من جانب الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول ومنذ إنشاء برنامج دعم البلاغات الوطنية. كما أكد أن التمويل التكميلي المقدم إلى بعض البلدان الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول[٧] لإعداد تقييم للاحتياجات التكنولوجية سد الفجوة الزمنية بين مرحلة الانتهاء من البلاغ الوطني الأولي ومرحلة تخصيص تمويل للبلاغ الوطني الثاني، وبالتالي أتاح الحفاظ على الأفرقة الوطنية. ويلاحظ برنامج دعم البلاغات الوطنية أن العوائق الرئيسية التي تواجهها هذه الأطراف تتمثل في نقص الدعم التمويلي ونقص القدرات، ولا سيما في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، والتغيرات السياسية والمؤسسية. وشدد ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ضرورة توفير وتخصيص الأموال من الميزانية الداخلية الوطنية ووضع استراتيجيات وطنية لمواجهة تغير المناخ من أجل الحفاظ على عملية إعداد البلاغات وعلى الأفرقة التقنية.

٢١- وتحدث ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن بعض خبرات البرنامج في مجال تقديم المساعدة التقنية والمالية. وأوجز حديثه قائلا إن البرنامج قام، استجابة لتوجيهات مؤتمر

(٧) المقرر ١٠/م أ-٢.

الأطراف، بتعميم ممارساته المتعلقة بدورة مشاريع البلاغات الوطنية وبإدارة هذه المشاريع من أجل ضمان موافقة فورية وسريعة على صرف مبالغ الدعم المالي للبلدان، فضلاً عن توخي الفعالية في صرفها. وأشار أيضاً إلى أن البلدان تواجه التحديات الرئيسية التالية في تنظيم الدعم:

(أ) ارتفاع معدل تبديل الموظفين في بعض البلدان؛

(ب) اللجوء إلى خبراء استشاريين مستقلين؛

(ج) تغيير جهات الاتصال الوطنية.

٢٢- وخلال المناقشات، شدد المشاركون على أهمية الحفاظ على مرونة الأسلوب الذي يتبعه مرفق البيئة العالمية في تخصيص التمويل لعملية إعداد البلاغات الوطنية، وذلك من أجل إتاحة حوافز إضافية لموظفي الخدمة المدنية الأعضاء في أفرقة إعداد هذه البلاغات. ومن المرجح أن يحافظ هؤلاء الأشخاص، الذين يقدمون الدعم لأنشطة البحث وجمع البيانات، أكثر من الخبراء الاستشاريين على استدامة عملية إعداد البلاغات الوطنية. وشملت الملاحظات الأخرى للمشاركين ما يلي:

(أ) الحاجة إلى اعتماد المزيد من المرونة في المبادئ التوجيهية التي وضعتها الوكالات المنفذة لتوظيف الخبراء المكلفين بتجميع فصول البلاغات الوطنية، لأن العملية التنافسية تؤدي إلى توظيف خبراء استشاريين دوليين أكثر خبرة على حساب الخبراء المحليين؛

(ب) ضرورة وضع ترتيبات مؤسسية وطنية مناسبة لدعم حفظ البيانات، على سبيل المثال، لغرض تجميع قوائم جرد غازات الدفيئة؛

(ج) الحاجة إلى دعم دولي وتعاون إقليمي وإلى تعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعاون ثلاثي؛

(د) ضرورة تنفيذ برنامج مماثل لبرنامج دعم البلاغات الوطنية من أجل توفير الدعم التقني للأفرقة المعنية بإعداد البلاغات الوطنية.

٤- مناقشات وتوصيات الأفرقة المواضيعية بشأن تيسير إنشاء أفرقة تقنية وطنية والحفاظ عليها لأغراض إعداد البلاغات الوطنية على نحو مستمر، بما في ذلك قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة

٢٣- تفرّعت الجلسة الرابعة إلى أربعة اجتماعات جانبية ميسّرة بهدف تبادل الآراء وتقديم التوصيات.

٢٤- وقدم الفريق العامل المواضيعي المعني بالمسائل المؤسسية التوصيات التالية خلال المناقشات:

(أ) ثمة حاجة إلى أساس قانوني ونظم وطنية لإرساء عملية البلاغات الوطنية، مع وضع ترتيبات مؤسسية واضحة وتحديد وظائف ملائمة، مثل إدارة البيانات وحفظها؛

(ب) ثمة حاجة إلى وضع مبادئ توجيهية، في إطار الهيئة الفرعية للتنفيذ، حول تقديم المساعدة إلى الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية، بحسب الظروف الوطنية لكل منها، في تحديد الوظائف التي يتعين القيام بها في أي بلد من أجل إعداد البلاغات الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لفريق الخبراء الاستشاري وضع وثيقة توجيهية بشأن النظم الوطنية/الترتيبات المؤسسية ووظائفها في إطار تنفيذ برنامجه في المستقبل؛

(ج) خلال المرحلة الأولى لوضع نظم وطنية، ومراعاة للظروف الخاصة بكل بلد، قد يكون من المفيد إنشاء لجنة رفيعة المستوى مشتركة بين المؤسسات تُعنى بتغير المناخ داخل هيئة سياسية رفيعة المستوى، مثل مكتب رئيس الوزراء، وليس في الوزارات المعنية بالبيئة أو الأرصاد الجوية؛

(د) وفيما يتعلق بجمع بيانات البلاغات الوطنية من القطاع الخاص، وبناء الثقة في عملية الإبلاغ عن هذه البيانات، من المهم ألا تنشر الحكومات الوطنية إلا البيانات المجمعة للبلاغات الوطنية، وأن تضمن سرية عملية جمع البيانات. وقد تكون هناك حاجة إلى اعتماد قانون أو لائحة، حسب الاقتضاء، لتحديد التزامات المؤسسات المعنية والقطاع الخاص في توفير البيانات اللازمة لوضع قوائم جرد غازات الدفيئة ولوضع تقارير عن تدابير التخفيف من آثار تغير المناخ. ويمكن تحديد التكاليف المترتبة على الحصول على هذه البيانات وحسابها في النظام الوطني؛

(هـ) قد يكون إنشاء موقع شبكي للبلاغات الوطنية على المستوى الوطني يضم أرضية للاتصال التفاعلي للحصول على تعليقات الجمهور مفيدا في توعية الناس والتأثير في صوغ السياسات المتعلقة بتغير المناخ.

٢٥- وقدم الفريق العامل المواضيعي المعني بالمسائل المالية التوصيات التالية خلال المناقشات:

(أ) يمثل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة الأولويتين الرئيسيتين للبلدان النامية، مما يعني أن هذه البلدان لا تستطيع تحمل تكلفة البلاغات الوطنية؛

(ب) يقترح مرفق البيئة العالمية عدة خيارات[٨] يمكن للأطراف من خلالها الحصول على التمويل اللازم لإعداد بلاغاتها الوطنية؛ إلا أن اللجوء على هذه الحلول يتطلب التحضير لها في الوقت المناسب. فالبلدان التي تطلب موارد إضافية فوق عتبة لـ ٠٠٠ ٥٠٠

(٨) الخيار ١: يمكن للبلدان أن تعمل مع وكالة من اختيارها تابعة لمرفق البيئة العالمية كما كان الحال في البلاغات الوطنية السابقة؛

الخيار ٢: يمكن للبلدان أن تشارك في مشروع جامع من أجل البلاغات الوطنية في إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

الخيار ٣: يمكن للبلدان أن تحصل على موارد من أجل بلاغاتها الوطنية تصل إلى ٠٠٠ ٥٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة عن طريق نفاذها المباشر إلى أمانة مرفق البيئة العالمية؛

الخيار ٤: إذا احتاجت البلدان إلى موارد إضافية تزيد عن ٠٠٠ ٥٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لإعداد بلاغاتها الوطنية فيمكنها أن تستخدم الموارد التي يمكن أن تخصص لها وفقاً لنظام التخصيص الشفاف للموارد.

دولار من دولارات الولايات المتحدة بحاجة إلى تمويل مشترك، مما يؤدي إلى تحويل الأموال من أولويات التنفيذ على المستوى الوطني إلى نشاط تمكيني؛ وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا التمويل غير معجل ولا يغطي التكلفة الكاملة المتفق عليها؛

(ج) يجب أن تتيح آليات التمويل بموجب الاتفاقية إمكانية إعمالها في الوقت المناسب، وأن تستجيب لمطالب البلدان وتراعي الظروف الوطنية المختلفة والخصائص والاحتياجات المحددة للبلدان مراعاة كاملة؛

(د) ينبغي أن يكون التمويل منهجياً وبرنامجياً ويمكن التنبؤ به، وليس تمويلاً قائماً على مشاريع، ومحدداً زمنياً، من أجل ضمان استدامة عملية إعداد البلاغات الوطنية؛

(هـ) ينبغي أن تتسم إجراءات تمويل إعداد البلاغات الوطنية بالمرونة الكافية لإتاحة المجال أمام عقود وطرائق مختلفة تحددها احتياجات البلد، مثل تعيين موظف حكومي بدوام كامل منسقاً للمشروع؛

(و) ينبغي تشجيع عمل وإسهام جهات الاتصال التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، لا سيما تلك المعنية بالمادة ٦ من الاتفاقية، والسلطات الوطنية المعيّنة لأغراض آلية التنمية النظيفة، وذلك في إطار الأفرقة القطرية لضمان استمرار تبادل المعلومات؛

(ز) ينبغي إنشاء صندوق احتياطي يديره مرفق البيئة العالمية، يتيح مبالغ للبلدان التي أثر سعر الصرف سلباً عليها فخسرت أكثر من ١٠ في المائة من المبلغ الإجمالي التي كانت تتوقع الحصول عليه.

٢٦- وقدم الفريق العامل المواضيعي المعني بقوائم جرد غازات الدفيئة ونظم البيانات التوصيات التالية:

(أ) ينبغي أن تستكشف البلدان عند تجميع قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة، مصادر مختلفة للبيانات الخارجية، بما في ذلك قواعد البيانات الدولية التي يمكن الوصول إليها بشكل مستمر، إذا كانت البيانات الوطنية غير كافية؛

(ب) ينبغي اتخاذ ترتيبات مؤسسية على المستوى الوطني، بما في ذلك تعزيز التنسيق بين أصحاب المصلحة الرئيسيين ووضع إجراءات لحفظ البيانات؛

(ج) ينبغي وضع حوافز وترتيبات قانونية لجعل مقدمي البيانات أكثر تعاوناً؛

(د) ينبغي رفع مستوى الوعي بأهمية استمرار عملية جمع بيانات قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة وتبادلها بين مجمعي قوائم الجرد وأصحاب المصلحة؛

(هـ) في نهاية إعداد البلاغ الوطني، ينبغي وضع قائمة بالعناصر التي تحتاج إلى تحسين في البلاغات الوطنية اللاحقة لتيسير التحسين المستمر، وهو أمر ضروري لضمان الاستدامة في إعداد قوائم الجرد؛

(و) من المهم توثيق ما تم إنجازه في إعداد قوائم الجرد الحالية وكيفية إنجازه لأن هذه المعلومات يمكن أن تكون بمثابة دليل للفريق الذي سيعدّ القوائم اللاحقة؛

(ز) لضمان إدارة جيدة للبيانات، ينبغي استخدام تحليل الفئات الرئيسية حتى يصبح من الممكن تركيز أنشطة ضمان الجودة ومراقبة الجودة، وغيرها من الأنشطة التي يصعب تنفيذها بسبب ندرة البيانات، على الفئات الرئيسية فقط؛

(ح) ينبغي التدريب على أدوات تحليل صور الأقمار الصناعية، بما في ذلك تحليل هذه الصور والتحقق الميداني منها؛

(ط) ينبغي تسريع عملية وضع البرمجية الجديدة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وهي برمجية ستحل معظم المشاكل التي تعيق حساب البيانات المتعلقة بغازات الدفيئة، إضافة إلى البرمجيات التي تتيح استخدام أساليب المستوى الأعلى، أو بعض الوسائل الجديدة الأخرى، مثل برمجية قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة في مجال الزراعة واستخدام الأراضي؛

(ي) لا ينبغي أن يُوجه الدعم التقني والمالي إلى ضمان وضع الترتيبات المؤسسية المناسبة فحسب بل وأيضاً إلى الإبقاء على الترتيبات المؤسسية القائمة.

٢٧- وقرر الفريق العامل المواضيعي المعني ببناء القدرات والمجالات المتداخلة أن ثمة حاجة إلى ما يلي:

(أ) تحديد الأدوات والمنهجيات المناسبة وتقييم الفجوات التقنية والمعرفية؛

(ب) تحديد خبراء التدريب وإجراء تدريبات للمدربين داخل البلدان وتدريبات على أدوات وأساليب محددة، وتنظيم حلقات عمل تبادلية على المستوى دون الإقليمي، تتناول مثلاً استخدام المبادئ التوجيهية المنقحة لعام ١٩٩٦ التي وضعتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بشأن قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة واستخدام برمجية جرد غازات الدفيئة فيما يتعلق بالأطراف غير المدرجة في المرفق الأول؛

(ج) تعزيز التعاون الإقليمي والثلاثي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والأنشطة الشبكية، بمساعدة الوكالات المتعددة الأطراف والوكالات الثنائية، حسب الاقتضاء؛

(د) توسيع نطاق الدعم على المستوى الوطني، بما في ذلك دمج بيانات البلاغات الوطنية في الخطط الوطنية/القطاعية، وفي مناقشات السياسة العامة، وتعزيز الوعي العام بالأولويات الوطنية لتعزيز مشاركة الجمهور في تنفيذ هذه الأولويات وتعزيز حرصه عليها؛

(هـ) تعزيز برنامج الاتفاقية الإطارية لتقديم منح الأبحاث وتحديد الفرص المتاحة للقيام بزيارات دراسية؛

(و) ضمان ترجمة الوثائق ومواد التوجيه المناسبة إلى اللغات الرسمية للأمم المتحدة وتقديم الدعم داخل البلدان لتحسين مهارات اللغة الإنكليزية؛

(ز) إنشاء شبكة من الخبراء وأصحاب المصلحة المهتمين والحفاظ على استمرارها.

٢٨- يمكن الاطلاع على النص الكامل للعروض التي قدمتها الأفرقة العاملة على موقع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[٩].

ثالثاً - الاعتبارات والتوصيات النهائية

٢٩- خلال الجلسة الختامية، خلص المشاركون إلى أن حلقة العمل أتاحت فرصة جيدة للمشاركين لتبادل الدروس المستفادة والممارسات الجيدة في مجال تطوير العمليات واستدامتها في الأجل الطويل، وإنشاء أفرقة تقنية وطنية والحفاظ عليها لأغراض إعداد البلاغات الوطنية على نحو مستمر، بما في ذلك قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة، وهي دروس وممارسات سيسترشد بها فريق الخبراء الاستشاري في تنفيذ ولايته. كما أتاحت الحلقة فرصة لتبادل الآراء مع ممثلي الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف بشأن إمكانية تقديم المساعدة في المستقبل إلى الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول في مجال تطوير العمليات وضمان استدامتها وفي الحفاظ على الأفرقة التقنية الوطنية.

٣٠- وقُدمت التوصيات التالية فيما يتعلق بنتائج حلقة العمل بشأن التحديات المشتركة وأفضل الممارسات، والخيارات المتاحة للأطراف والعناصر الرئيسية لتيسير تطوير عمليات البلاغات الوطنية واستدامتها في الأجل الطويل:

(أ) إنشاء النظم والمؤسسات الوطنية الملائمة لاستدامة عمليات إعداد البلاغات الوطنية من خلال إنشاء أفرقة وطنية أساسية قوية وإبرام عقود طويلة الأجل معها من أجل الحفاظ على الموارد البشرية المكرسة لهذه العمليات؛

(ب) إشراك هيئات سياسية رفيعة المستوى وتعزيز الإرادة السياسية للحفاظ على استدامة الأفرقة الوطنية المعنية بالبلاغات الوطنية؛

(ج) تحسين القدرات التقنية للخبراء الوطنيين؛

(د) تشجيع القطاع الخاص على تقديم البيانات، من خلال ضمان سرية ما يقدمه من بيانات؛

(هـ) تحسين التواصل الشبكي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب للتغلب على الحواجز اللغوية وعلى النقص في القدرات، لا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً.

---

(٩) <http://unfccc.int/national_reports/non-annex_i_natcom/meetings/items/6071.php>.